الرقابة على الاحتيال المالي في المملكة العربية السعودية

د: شيخة بنت محمد بن سيف العتيبي

أستاذ مشارك في قسم الدعوة والرقابة

كلية أصول الدين والدعوة

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقابة على الاحتيال المالي في المملكة العربية السعودية

شيخة بنت محمد بن سيف العتيبي
قسم الدعوة والرقابة، كلية أصول الدين والدعوة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية
البريد الإلكتروني: smaioteeby@imamu.edu.sa

الملخص :

كما هو معلوم أن المال من أساسيات الحياة، ومن أساليب عمارة الأرض؛ لذا حرم الله ﷻ كل ما من شأنه إتلاف المال في غير وجهه المشروع، مما يتعين حمايته وصيانته؛ لضمان سلامة المجتمع من آثار الاحتيال المالي السيئة، وذلك لما يمتلكه المحتالون من الاستهانة بالقوانين والتعليمات؛ لذا يعد الاحتيال المالي من أساليب الإجرام المنظم، فجميع الجرائم المالية التي يمارسها المحتالون لا تخلو من الغش أو التدليس، أو الخديعة أو التزوير. ولحماية المال من هذه الجريمة، أنشأت المملكة العربية السعودية الديوان العام للمحاسبة الذي يقوم على مراقبة جميع أموال الدولة المنقولة والثابتة، ومراقبة حسن استعمال هذه الأموال واستغلالها، والمحافظة عليها، ومدى التزام الأجهزة الحكومية بالأنظمة المالية. ويهدف موضوع البحث إلى بيان مفهوم الرقابة على الاحتيال المالي، وأهمية حماية المال في الشريعة الإسلامية، وإلى الوقوف على إجراءات الرقابة على الاحتيال المالي، إضافة إلى الوقوف على الجهات المعنية بالرقابة على الاحتيال المالي في المملكة العربية السعودية. واعتمد البحث المنهجين الاستقرائي والتحليلي من خلال جمع المعلومات في أنظمة المملكة العربية السعودية للرقابة على جريمة الاحتيال المالي. ويشتمل البحث على: تمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وذلك كما يلي: التمهيد: أولًا: مفهوم الرقابة على الاحتيال المالي. ثانيًا: أهمية حماية المال في الشريعة الإسلامية. المبحث الأول: إجراءات الرقابة على الاحتيال المالي في المملكة العربية السعودية. المبحث الثاني: جهات الرقابة على الاحتيال المالي في المملكة العربية السعودية. الخاتمة: وتشتمل على: النتائج والتوصيات. ومن توصيات البحث: الاستفادة من منهج الشريعة الإسلامية السمحة في حماية المال من جميع صور الاحتيال. ومن النتائج: ١- أهمية حصانة الفرد والمجتمع من الاحتيال المالي، وسبل مواجهته. ٢- نظام المملكة العربية السعودية حرص على مكافحة الاحتيال المالي من خلال إصدار دليل مكافحة الاحتيال المالي، والعمل على تطبيقه في البنوك والمصارف.

الكلمات المفتاحية: الرقابة - الاحتيال - المالي.

Financial Fraud Control in the Kingdom of Saudi Arabia

Sheikha bint Muhammad bin Saif Al-Otaibi
Department of Da'wah and Control, College of Fundamentals of Religion and Da'wah, Imam Muhammad ibn Saud Islamic University, Saudi Arabia
Email: smaioteeby@imamu.edu.sa

Abstract:
Praise be to Allah, Lord of the Worlds, and peace and blessings be upon the most honorable of prophets and messengers, our master Muhammad, and upon his family and companions, and upon those who follow his guidance until the Day of Judgment. And after: As is known, money is one of the basics of life, and one of the methods of developing the earth; therefore, Allah Y has forbidden everything that would destroy money in an unlawful way, which must be protected and preserved; to ensure the safety of society from the negative effects of financial fraud, due to the contempt that fraudsters have for laws and instructions; therefore, financial fraud is one of the methods of organized crime, as all financial crimes practiced by fraudsters are not free from fraud or deception, or deception or forgery. To protect money from this crime, the Kingdom of Saudi Arabia established the General Auditing Bureau, which monitors all movable and immovable state funds, monitors the proper use and exploitation of these funds, and preserves them, and the extent to which government agencies adhere to financial regulations. The research topic aims to clarify the concept of financial fraud control, the importance of protecting money in Islamic law, and to identify the procedures for controlling financial fraud, in addition to identifying the authorities concerned with controlling financial fraud in the Kingdom of Saudi Arabia. The research adopted the inductive and analytical approaches by collecting information in the systems of the Kingdom of Saudi Arabia to control the crime of financial fraud. The research includes: an introduction, two chapters, and a conclusion, as follows: Introduction: First: The concept of financial fraud control. Second: The importance of protecting money in Islamic law. The first chapter: Financial fraud control procedures in the Kingdom of Saudi Arabia. The second chapter: Financial fraud control authorities in the Kingdom of Saudi Arabia.
Conclusion: It includes: Results and recommendations. The research recommendations include: Benefiting from the tolerant Islamic Sharia approach in protecting money from all forms of fraud. The results include: -١The importance of protecting the individual and society from financial fraud, and ways to confront it.
-٢The Kingdom of Saudi Arabia system is keen to combat financial fraud by issuing the Financial Fraud Combating Guide and working to implement it in banks and financial institutions.

Keywords: Control - Fraud - Financial.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين، وبعد:

كما هو معلوم أن المال من أساسيات الحياة؛ كما قال الله ﷻ: "**الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا**"(١)؛ لذا هو من استخلاف الله ﷻ للناس عليه، ومن أساليب عمارة الأرض؛ لقوله تعالى: "**وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ**"(٢).

قال القرطبي –رحمه الله–: "أي: جعلناها لكم قرارًا ومهادًا، وهيأنا لكم فيها أسباب المعيشة، والمعيشة ما يتوصل به إلى العيش (٣).

وقال تعالى: "**وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ**"(٤).

قال ابن كثير –رحمه الله– في تفسيره: "استعمل ما وهبك الله من هذا المال الجزيل، والنعمة الطائلة في طاعة ربك، والتقرب إليه بأنواع القربات"(٥).

فالمالك لهذا المال هو الله ﷻ؛ لذا حرم الله ﷻ كل ما من شأنه إتلاف المال في غير وجهه المشروع، مما يتعين حمايته وصيانته؛ لضمان سلامة المجتمع من آثار الاحتيال المالي السيئة، وذلك لما يمتلكه المحتالون من الاستهانة بالقوانين والتعليمات؛ لذا تعد جريمة الاحتيال المالي من أساليب الإجرام

(١) الكهف: (٤٦).

(٢) الأعراف: (١٠).

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني، دار الكتب المصرية: القاهرة، ط٢، ١٩٦٤م، ١٦٧/٧.

(٤) القصص: (٧٧).

(٥) تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر، ط٢، ١٩٩٩م، ٢٥٣/٦.

المنظم، فجميع الجرائم المالية التي يمارسها المحتالون لا تخلو من الغش أو التدليس، أو الخديعة أو التزوير.

ولحماية المال من هذه الجريمة، أنشأت المملكة العربية السعودية الديوان العام للمحاسبة الذي يقوم على مراقبة جميع أموال الدولة المنقولة والثابتة، ومراقبة حسن استعمال هذه الأموال، واستغلالها، والمحافظة عليها، ومدى التزام الأجهزة الحكومية بالأنظمة المالية.

أولًا: أهمية الموضوع:

نظرًا للدور المهم الذي يمثله المال عامة للأفراد في الحماية من الممارسات غير القانونية، وعلى وجه الخصوص للدول من تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولتعدد مظاهر التعدي والاحتيال تبرز أهمية الموضوع لحماية الأفراد من الخداع والتدليس من الاحتيال المالي من خلال الجهات الرقابية المختصة، وإبراز إجراءات الرقابة على الاحتيال المالي في أنظمة المملكة العربية السعودية، ويعد ذلك جزءًا أساسيًا من الحفاظ على العدالة والاستقرار الاقتصادي.

ثانيًا: أسباب اختيار هذا الموضوع:

تتضح أسباب اختيار الموضوع فيما يلي:

١- الرغبة الجادة في توضيح مفهوم الرقابة على الاحتيال المالي.

٢- الرغبة الجادة في توضيح أهمية حماية المال في الشريعة الإسلامية.

٣- ضرورة توضيح إجراءات الرقابة على الاحتيال المالي في المملكة العربية السعودية.

٤- ضرورة تحديد جهات الرقابة على الاحتيال المالي في المملكة العربية السعودية.

ثالثًا: أهداف البحث:

يهدف موضوع البحث إلى عدة أهداف منها ما يلي:

١- بيان مفهوم الرقابة على الاحتيال المالي.

٢- بيان أهمية حماية المال في الشريعة الإسلامية.

٣- الوقوف على إجراءات الرقابة على الاحتيال المالي في المملكة العربية السعودية.

٤- الوقوف جهات الرقابة على الاحتيال المالي في المملكة العربية السعودية.

رابعًا: تساؤلات البحث:

يسعى هذا البحث إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١- ما أهمية حماية المال في الشريعة الإسلامية؟

٢- ما إجراءات الرقابة على الاحتيال المالي في المملكة العربية السعودية؟

٣- ما جهات الرقابة على الاحتيال المالي في المملكة العربية السعودية؟

خامسًا: منهج البحث:

قمت باستخدام المنهج الاستقرائي، وهذه الطريقة تعد من "أفضل الوسائل، والسبل للبحث عن الحقائق، واستكشاف معلومات جديدة، وتسمى الطريقة الاستقرائية الاستنتاجية"[(١)]، وذلك من خلال الاستقراء، والتتبع لمفهوم الرقابة على الاحتيال المالي، وأهمية حماية المال في الشريعة الإسلامية، كما استخدمت المنهج التحليلي فيما تضمنته أنظمة المملكة العربية السعودية من إجراءات الرقابة على الاحتيال المالي وعقوباتها، والجهات المعنية بالرقابة على الاحتيال المالي في المملكة العربية السعودية.

(١) كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، جدة، دار الشروق، ط٥، ١٤١٤هـ، (٩٤).

سادسًا: الدراسات السابقة:

بعد البحث توصلت إلى أن الدراسات السابقة لم تتطرق لموضوع البحث مباشرة، خاصة فيما يتعلق بتخصيص عنوان للبحث عن الرقابة على الاحتيال المالي في المملكة العربية السعودية، وإنما تناول بعض محاور البحث، **ومن هذه الدراسات:**

١- أوجه الحماية القانونية للمال العام في المملكة العربية السعودية[١]:

هدفت الدراسة إلى إبراز أوجه الحماية القانونية للمال العام في المملكة العربية السعودية، وذلك للوصول إلى مدى فاعلية أوجه الحماية المقررة على المال العام، من خلال تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول تناولت ماهية المال العام، والحماية المدنية للمال العام، والحماية الجنائية، وإيضاح الحماية الإدارية المسبغة على الأموال العامة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تكامل أنواع الحماية القانونية للمال العام لتحقيق أعلى درجات الحماية الفاعلة، وعدم إمكانية الاستغناء عن نوع منها، ومن التوصيات: إصدار نظام أوحد جامع يُعنى بالمال العام في المملكة العربية السعودية؛ ليشمل جميع أنواع الحماية القانونية على الأموال العامة.

وهذه الدراسة تختلف عن بحثي المتعلق بالرقابة على الاحتيال المالي في المملكة العربية السعودية.

(١) غادة محمد عبد الله العمودي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٤٠هـ.

٢- جريمة الاحتيال المالي من منظور الفقه الإسلامي والنظام السعودي.. دراسة تحليليه مقارنة[١]:

تتطرق هذه الدراسة إلى إحدى الجرائم المالية التي انتشرت في المجتمع بشكل واسع؛ حيث أصبحت ظاهرة إجرامية، وهذه الجريمة هي الاحتيال المالي، ودراسة هذه الجرمية وفقًا لما جاء في الفقه الإسلامي والنظام السعودي، وبعد صدور "نظام مكافحة الاحتيال المالي، وخيانة الأمانة السعودي"، وكان من المهم دراسة هذا الجانب باستقراء مواد النظام وتحليلها؛ لمعرفة طبيعة هذه الجرمية، والوقوف على العقوبات المرتبة عليها، وقد سلكت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن الذي يقوم على تحليل نصوص الشريعة المتعلقة بالدراسة، ودراسة وتحليل النصوص من نظام "مكافحة جرمية الاحتيال المالي وخيانة الأمانة".

وتهدف الدراسة إلى معرفة المراد بالاحتيال المالي، وأركانه في الفقه الإسلامي، والنظام السعودي، ومعرفة أنواع الاحتيال، وحكمه في الفقه الإسلامي، والعقوبات المترتبة على هذه الجرمية، إضافة إلى الظروف المشددة، والحالات التي يتم فيها العفو، وكيفية استرداد الحقوق مَنْ وقع ضحية الاحتيال؛ حيث توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، منها: أن الاحتيال هو استيلاء على مال الغير من غير وجه حق باتباع الطرق الاحتيالية، وأن المحتال يعاقب بعقوبة أصلية، إضافة إلى عقوبة تكميلية، غير أن هناك حالات يتم فيها تشديد العقوبة، وحالات أخرى يعفى فيها من العقوبة، وبينت الدراسة كيفية استرداد الحقوق لمن وقع ضحية الاحتيال المالي، وذلك باتباعه لمسارين: أحدهما: مسار حقوقي، والآخر: مسار جزائي.

(١) حنان يوسف أحمد الجعشاني، بحث محكم منشور، مجلة العلوم الإسلامية الدولية، جامعة المدينة العالمية، كلية العلوم الإسلامية، ماليزيا، ٢٠٢٢م

أوجه الاتفاق بين الدراستين: كلا الدراستين تناولت بالبحث مفهوم الاحتيال المالي.

والبحث يختلف عن بحثي في أنه مقارن تحليلي، وفي الفقه الإسلامي، والنظام السعودي، في حين أن البحث يتناول الرقابة في الإجراءات، والمخالفات، والعقوبات، والجهات الرقابية على الاحتيال المالي في أنظمة المملكة العربية السعودية.

سابعًا: تقسيمات البحث:

قسمت البحث إلى: مقدمة منهجية، وتمهيد، ومبحثين، وذلك كما يلي:

- أهمية البحث.
- أسباب اختيار موضوع البحث.
- أهداف البحث.
- تساؤلات البحث.
- منهج البحث.
- الدراسات السابقة.

التمهيد: أولًا: مفهوم الرقابة على الاحتيال المالي.

ثانيًا: أهمية حماية المال في الشريعة الإسلامية.

المبحث الأول: إجراءات الرقابة على الاحتيال المالي في المملكة العربية السعودية.

المبحث الثاني: جهات الرقابة على الاحتيال المالي في المملكة العربية السعودية.

الخاتمة، وبها: أهم النتائج، والتوصيات.

التمهيد:

أولًا: مفهوم الرقابة على الاحتيال المالي:

إن توضيح أهمية حماية المال العام في الشريعة الإسلامية يستلزم بداية التعريف بمفهوم الرقابة على الاحتيال المالي في المملكة العربية السعودية من خلال ما يلي:

أولًا: تعريف الرقابة لغة:

بمعنى: المراقبة والحراسة، والمحافظة، والرقيب هو: الحارس الحافظ [(١)].

الرقابة اصطلاحًا:

تعددت التعاريف عن الرقابة اصطلاحًا، فالرقابة عامة هي: "التحقق من أن كل شيء قد تم طبقًا للخطة التي اختيرت، والأوامر التي أعطيت، والمبادئ التي أرسيت بقصد توضيح الأخطاء والانحرافات؛ حتى يمكن تصحيحها، وتجنب الوقوع فيها مرة أخرى"[(٢)].

وعرفها آخرون بأنها: "العمل على تحقيق أهداف معينة تسعى الوحدات الإدارية إلى إنجازها، والتحقق من أن التنفيذ يتم طبقًا للخطة الموضوعة لها"[(٣)].

ومن خلال تعريف الرقابة الذي يعتمد على التأكيد، والتحقق من أن الأهداف المرسومة تسير سيرًا صحيحًا وفق ما حدد لها من الجهات المختصة؛ لذا تعد الرقابة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالقيام بمواجهة الاحتيال المالي من خلال المخالفات، والعقوبات الموضحة في أنظمة المملكة العربية السعودية.

(١) المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون، دار الدعوة، ٣٦٣/١

(٢) مبادئ الإدارة أسس ومفاهيم، علي منصور، مجموعة النيل العربية، ط١، ١٩٩٩م، ٢٣٩

(٣) الرقابة الإدارية والمالية في الدول العربية الإسلامية، خولة عيسى صالح، بيت الحكمة: بغداد، ط١، ٢٠٠١م، ٩

ثانيًا: تعريف الاحتيال لغة:

يقال: رجل محتال. أي: رجل ماكر مخادع.

التعريف اصطلاحًا:

استعمال الجاني وسيلة من وسائل التدليس المحددة على سبيل الحصر، وحمل المجني عليه بذلك على تسليم الجاني مالا منقولًا للغير [١].

ثالثًا: تعريف المال لغة:

المال هو ما يمتلكه الإنسان من الذهب والفضة، ثم أطلق على كل ما يقتنى، ويملك من الأعيان [٢].

تعريف المال اصطلاحًا:

لا يخرج المعنى اللغوي عن المعنى الاصطلاحي، فالمال هو ما يمتلكه الإنسان من الدراهم والذهب والفضة، وغيرها، **والمال اصطلاحًا** هو: الأموال التي تعود للدولة، وتكون مخصصة للانتفاع المباشر من عموم الأفراد دون اختصاص فرد معين بها [٣].

وقد نص نظام المعاملات المدنية في الفصل الثالث: الأشياء والأموال في تعريف المال؛ كما في المادة التاسعة عشرة: كل شيء مادي، أو غير مادي يصح أن يكون محلًا للحقوق المالية، عدا الأشياء التي لا تقبل بطبيعتها أن يستأثر أحد بحيازتها، أو التي تمنع النصوص النظامية أن تكون محلًا للحقوق المالية، وفي المادة العشرين: المال كل ما له قيمة مادية معتبرة في التعامل من عين أو منفعة أو حق، وفي المادة الرابعة والعشرين: تسري على المال العام النصوص النظامية

(١) انظر: مصادر الالتزام ، عبد المنعم فرج صده، دار النهضة: بيروت، ١٩٧٤م، ص١٣٤

(٢) انظر: لسان العرب، جمال الدين ابن منظور الأنصاري، دار الصادر: بيروت، ط٤، ١٤١٤هـ، ٦٣٥/١١

(٣) انظر: الملكية في الشريعة الإسلامية، علي الخفيف، دار الفكر العربي: مصر، ١٤١٦هـ، ٧٥

الخاصة به[1].

والاحتيال المالي هو عبارة عن أي ممارسة تنطوي على استخدام الخداع للحصول المباشر، أو غير مباشر، وذلك بالاحتيال في سبيل الحصول على الأموال بطريقة غير مشروعة.

والتعريف الإجرائي لمفهوم الرقابة على الاحتيال المالي في المملكة العربية السعودية هو: ما اتخذته المملكة العربية السعودية من عقوبات لمواجهة المكر والخديعة التي تطول الأموال في جميع الجهات بتحديد هذه المخالفات في أنظمتها.

ثانيًا: أهمية حماية المال العام في الشريعة الإسلامية:

للمال في الشريعة الإسلامية أهمية عظمى توجب على الجميع صيانته، والمحافظة عليه، وتحرم الاعتداء عليه بأي شكل من الأشكال؛ لذا جعله من الضرورات الخمس الواجب حمايتها.

والاحتيال المالي يتضمن أشكالًا عدة منها:

- **الاختلاس:**

يعد الاختلاس من أشكال الاعتداء على المال، وهو: استيلاء الموظفين في مكان عملهم على ما بأيديهم من أموال ونحوها، سواء كانت نقدية أو عينية دون سند شرعي[2].

فاستيلاء الموظف على الأموال التي تصل إليه في مجال عمله واستغلال وظيفيته بالكسب الغير مشروع عن طريق الاختلاس والذي يعد جريمة باعتباره من صور خيانة الأمانة.

---

(١) انظر: موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، نظام المعاملات المدنية، المملكة العربية السعودية، مرسوم ملكي رقم (م/١٩١) وتاريخ ١٤٤٤/١١/٢٩هـ

(٢) انظر: الوسيط في قانون العقوبات، أحمد فتحي سرور، دار النهضة العربية: القاهرة، ١٩٨٥م، ٢٥٥

كما جاء في "باب: احتيال العامل ليهدى له في حديث ابن اللتيبة، وفيه:

عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا عَلَى صَدَقَاتِ بَنِي سُلَيْمٍ يُدْعَى ابْنَ اللُّتْبِيَّةِ، فَلَمَّا جَاءَ حَاسَبَهُ، قَالَ: هَذَا مَالُكُمْ وَهَذَا هَدِيَّةٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**فَهَلَّا جَلَسْتَ فِي بَيْتِ أَبِيكَ وَأُمِّكَ، حَتَّى تَأْتِيَكَ هَدِيَّتُكَ إِنْ كُنْتَ صَادِقًا**». ثُمَّ خَطَبَنَا، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «**أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي أَسْتَعْمِلُ الرَّجُلَ مِنْكُمْ عَلَى العَمَلِ مِمَّا وَلَّانِي اللَّهُ، فَيَأْتِي فَيَقُولُ: هَذَا مَالُكُمْ وَهَذَا هَدِيَّةٌ أُهْدِيَتْ لِي، أَفَلاَ جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ حَتَّى تَأْتِيَهُ هَدِيَّتُهُ، وَاللَّهِ لاَ يَأْخُذُ أَحَدٌ مِنْكُمْ شَيْئًا بِغَيْرِ حَقِّهِ إِلَّا لَقِيَ اللَّهَ يَحْمِلُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَلَأَعْرِفَنَّ أَحَدًا مِنْكُمْ لَقِيَ اللَّهَ يَحْمِلُ بَعِيرًا لَهُ رُغَاءٌ، أَوْ بَقَرَةً لَهَا خُوَارٌ، أَوْ شَاةً تَيْعَرُ**». ثُمَّ رَفَعَ يَدَهُ حَتَّى رُئِيَ بَيَاضُ إِبْطِهِ يَقُولُ: «**اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ**»(١).

قال ابن بطال –رحمه الله– في شرحه: حيلة العامل ليهدى إليه إنما تكون بأن يضع من حقوق المسلمين في سعايته ما يعوضه من أجله الموضوع له، فكأن الحيلة إنما هي أن وضع من حقوق المسلمين؛ ليستجزل لنفسه، وهذا الحديث يدل على أن ما أهدي إلى العامل في عمالته، والأمير في إمارته شكرًا لمعروف صنعه، أو تحببًا إليه أنه في ذلك كله كأحد المسلمين لا فضل له عليهم فيه؛ لأنه بولايته عليهم نال ذلك، فإن استأثر به فهو سحت، والسحت كل ما يأخذه العامل، والحاكم على إبطال حق، أو تحقيق باطل، وكذلك ما يأخذه على القضاء بالحق(٢).

(١) صحيح البخاري، كتاب الحيل، باب: احتيال العامل ليهدى له، رقم الحديث: ٦٩٧٩

(٢) انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال، مرجع سابق، ٣٣٣/٨

- **خيانة الأمانة:**

وهو استيلاء الموظفين، ومَنْ في حكمهم في أماكن عملهم على الأمانات، والعهد المسلمة إليهم بحكم مناصبهم في العمل، أو المشاركة أو المساعدة في ذلك، ولقد نهى الشرع عن ذلك، وأمر برد الأمانات إلى أصحابها(١).

ومن النصوص الواردة في ذلك: قوله تعالى: "**فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ**"(٢)، وقوله: "**إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا**"(٣)، وضد الأمانة الخيانة، وقد نهى الله ﷻ عن الخيانة عامة، قال تعالى: "**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ**"(٤).

وتعددت صور خيانة الأمانة بين استخدام الأشياء التي تخص الوظيفة لأغراض شخصية، أو تعيين موظفين غير أكفاء استنادًا إلى المحسوبية، وغير ذلك.

وعبر فقهاء الشريعة الإسلامية في خيانة الموظف العام بالغلول، ويطلق على الخيانة في الغنيمة؛ لقوله تعالى: "**وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**"(٥).

- **الرشوة:**

وتعد الرشوة من أشكال الاعتداء على المال، ويقصد به: "طلب المال مقابل قيام، أو امتناع الموظف العام عن عمل من أعمال وظيفته؛ بهدف تحقيق

(١) انظر: حماية المال العام بالدولة الحديثة في ضوء الشريعة الإسلامية، أماني فوزي السيد حمودة، رسالة دكتوراة، جامعة القصيم، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الأنظمة، ١٤٣٧هـ، ١٨

(٢) البقرة: (٢٨٣)

(٣) الأحزاب: (٧٢)

(٤) الأنفال: (٢٧)

(٥) آل عمران: (١٦١)

نفع معين لصاحب المصلحة الخاصة"[١].

وقد لا تتضمن الرشوة منح المال فقط، بل تتضمن تقديم خدمات ومنافع معينة، ويلزم لقيام جريمة الرشوة أن تقع من موظف عام، وأن يكون العمل الذي وقعت الرشوة من أجله داخل في اختصاص الموظف[٢].

ومن النصوص الواردة في ذلك: قوله ﷻ: "**وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ**"[٣].

- **السرقة:**

من صور التعدي على المال السرقة، ويقصد بها: "أخذ مال الغير على وجه الخفية دون وجه حق، فهي محرمة؛ لأنها تمثل أحد صور أكل أموال الناس بالباطل"[٤].

وتناول علماء الفقه السرقة بأنها: "أخذ مال الغير مستتر من غير أن يؤتمن عليه"[٥].

وقد ورد في كتاب الله ﷻ عقوبة السارق في قوله تعالى: "**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا جَزَاء بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**"[٦].

وتتجلى جميع صور الإضرار بالمال من بعض الأفراد بقصد إتلاف وانتهاك الأملاك العامة في المؤسسات العامة، وغيرها من الأجهزة الإدارية،

(١) جرائم خيانة الأمانة، عبد الحميد المنشاوي، دار الفكر الجامعي: الإسكندرية، ٢٠٠٥م، ١٣٦

(٢) انظر: حماية الموظف العام إداريًا، محمد إبراهيم الدسوقي، دار النهضة: القاهرة، ٢٠٠٦م، ٣٣

(٣) البقرة: (١٨٨)

(٤) الرقابة على الأموال العامة في الفكر الإسلامي، محمد عبد الحليم عمر، رسالة دكتوراة، جامعة الأزهر: مصر، كلية التجارة، قسم المحاسبة، ١٩٨٢م، ١٤٩

(٥) شرح بداية المجتهد ونهاية المقتصد، محمد بن أحمد بن رشد، دار السلام: سوريا، ١٤٢٤هـ، ١٩٧

(٦) المائدة: (٣٨)

ويستوي الأمر إذا كان الضرر المتعمد يسيرًا أو جسيمًا، فالمال المنتهك من الأفراد هو ملك الجميع يعود بالنفع على أفراد الدولة، وليس فردًا بذاته، وهذا الأمر منهي عنه في الشرع(١).

ولم تكتف الشريعة الإسلامية بتقرير حرمة المال، وتحذير المسلمين من أن تمتد أيديهم إلى شيء منه، بل قررت عقوبات رادعة لكل من تسول له نفسه استحلال شيء من هذا المال لنفسه، أو لغيره من غير وجه حق.

ومن ذلك ما عنيت به شريعتنا من تربية أخلاقية لكل مسلم حتى يجد رادعًا داخليًا يمنعه من أن يتلاعب به الشيطان، ويدفعه إلى العدوان، أو السطو على المال؛ لذا التربية الأخلاقية تلعب دورًا كبيرًا في حماية المال إلى جانب العقوبات الرادعة، وحرمة المال في الإسلام واضحة في آدابه وتشريعاته، والتحذير الشديد من العدوان عليه موجود في عديد من النصوص الواردة في ذلك(٢).

ومنها ما ورد عَنِ الـمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِنَّ اللَّـهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ: عُقُوقَ الأُمَّهَاتِ، وَوَأْدَ البَنَاتِ، وَمَنَعَ وَهَاتِ، وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ المَالِ**»(٣).

قال ابن بطال في شرحه: اختلف العلماء في إضاعة المال، منها إضاعة المال أن يرزقك الله رزقًا فتنفقه فيما حرم الله عليك. وقيل: إضاعة المال: السرف في إنفاقه، وإن كان فيما يحل؛ لكون أجره في نفسه أوكد عليه من أجره في غيره(٤).

---

(١) انظر: حماية المال العام بالدولة الحديثة في الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ٢٣-٢٤

(٢) انظر: حماية المال الضائع في الفقه الإسلامي والنظام السعودي، مسفر محمد فواز الدوسري، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، قسم العدالة الجنائية، ١٤٣١هـ، ٢٤-٢٥

(٣) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب: عقوق الوالدين من الكبائر، رقم الحديث: ٥٩٧٥

(٤) انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال، ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد: الرياض، ط٢، ٢٠٠٣م، ٥٢٨/٦-٥٢٩

وكذلك مما يوضح بجلاء خطورة الاحتيال المالي ما جاء في مَن لم يبال من حيث كسب المال، وذلك فيما جاء عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يُبَالِي الْمَرْءُ بِالْحَلَالِ أَخَذَ الْمَالَ أَوْ بِالْحَرَامِ**»(١).

أي: هذا باب في بيان حال من لم يبال من حيث كسب المال، وأشار بهذه الترجمة إلى ذم من لم يبال في مكاسبه من أين يكسب، أخبر بهذا تحذيرًا، لأن فتنة المال شديدة(٢).

ولحماية المال فالإسلام يهتم بأن يغرس في الناس قيمة المحافظة على المال، وهو عندما يفعل ذلك يبدأ من أعماق النفس الإنسانية، ويهتم بأن يجعل الإنسان رقيبًا على نفسه، يحاسبها قبل أن تحاسب، ويزن عمله قبل أن يوزن عليها، فيتحقق ذلك بإشعار الإنسان بأن الله مطلع عليه، وأنه معه في كل آن، عند همه إذا هم، وعند تركه شيئًا إذا ترك، يقول سبحانه: "**أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۖ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَىٰ مِنْ ذَٰلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ۖ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۚ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**"(٣).

فالإسلام من خلال هذه النصوص، وأشباهها يجعل الإنسان رقيبًا على نفسه، فهو مطالب شرعًا بمراقبتها، وكبح جماحها، فإنه إذا تحقق له ذلك، فلن يحتاج إلى رقيب من المجتمع، كما إنه إذا بني الإنسان على المحافظة على قيمة المال، وغرس في تكوينه أن المحافظة عليه عبادة من أهم العبادات، وأن تبديده والعبث به معصية من أكبر المعاصي، كان ذلك الشعور، وهذا الإحساس هو خط

(١) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب: من لم يبال من حيث كسب المال، رقم الحديث: ٢٠٥٩

(٢) انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى الحنفي بدر الدين العيني، دار إحياء التراث العربي: بيروت، ١١/١٧٣/١٧٤

(٣) المجادلة: (٧)

الدفاع الأهم عن المال[1].

فالإسلام من خلال ذلك يعمل على تربية الفرد تربية تجعله مراقبًا لله تعالى في كل سلوكياته، فهو يغرس في نفوس الناس خلق الأمانة، ومحاربة الخيانة في المحافظة على المال، وهذه بلا شك هي من صفات المؤمنين.

كما أن الشريعة الإسلامية قد جاءت بحفظ الضرورات الخمس التي تعد من مقومات بقاء الأمم، ورتبت عقوبات على الاعتداء عليها، ومن تلك الضرورات المال الذي لا تتم مصالح العباد، والحصول على منافعهم إلا به، وإن الاحتيال من صور الاعتداء على المال، ويعد من الجرائم التي يمارسها المحتال، وفيها أساليب ووسائل خداعية، والاحتيال من أهم التحديات التي تواجه الأسواق المالية، والجهات الرقابية، فهو يهدر الأموال، ويعوق العمل.

وقد انتشرت الأساليب الاحتيالية في الوقت المعاصر بشكل كبير جدًا، وتنوعت أساليبها وطرقها بشكل مختلف، ومغاير جدًا؛ لذلك حرصت المملكة العربية السعودية على التصدي لهذه الاحتيالات من خلال أنظمتها وقوانينها، وجهاتها المعنية بذلك، وهذا مما يوضح أهمية حماية المال من جميع صور الاحتيال.

(١) انظر: حماية المال الضائع في الفقه الإسلامي والنظام السعودي، مرجع سابق، ٢٨-٣٢

المبحث الأول

إجراءات الرقابة على الاحتيال المالي في المملكة العربية السعودية:

تجدر الإشارة إلى عناية المملكة العربية السعودية بمكافحة الاحتيال المالي، لذا فقد اتخذت من قبل الجهات المسؤولة لحماية المجتمع من الاحتيال المالي قبل حدوثه وأثناءه بإجراءات محددة وبعد حدوثه بالعقوبات النظامية، ويتبين ذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: إجراءات الرقابة في المملكة العربية السعودية قبل حدوث الاحتيال المالي:

اتخذت المملكة العربية السعودية إجراءات؛ لتنبيه المحتال من خطورة القيام بعملية الاحتيال قبل حدوث الاحتيال المالي، وهي متعددة منها:

١- نشر الوعي في المجتمع عن أساليب الاحتيال المالي، وهذا مشاهد، فنرى الرسائل النصية التي أتيت منبهة على أساليب الاحتيال، كذلك الحملات الإعلانية التي يقوم بها البنك المركزي؛ للتنبيه عن الاحتيال المالي، وكذلك الأدلة لمكافحة الاحتيال المالي، فمن الأدلة التي نشرت دليل مكافحة الاحتيال المالي في البنوك والمصارف العاملة في المملكة العربية السعودية؛ وذلك لتوعية البنوك والمصارف، وتطبيق أعلى درجات الأمن للفرد والمجتمع[١]

٢- نشر طريقة الكشف عن العملات المزورة عن طريق آلة الكشف عن التزوير أو بالمعاينة، فقد نشر بنك النقد المركزي صورة العملة الأساسية، ونشر بعض العملات التي تدل على كون العملة أصلية، أو مزورة، فقد نشر البنك المركزي السعودي خبر طرح الإصدار السادس من العملة الورقية، مع وضع نماذج للعملات[٢].

(١) انظر: دليل مكافحة الاحتيال المالي في البنوك والمصارف العاملة في المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠٢٠م، ٣

(٢) انظر: البنك المركزي السعودي، عن طرح العملات السعودية تحت شعار ثقة وأمان.

٣- وضع خط اتصال مفتوح للتواصل مع البنك المركزي، أو البنوك للاستفسارات، سواء عند التعرض للاحتيال، أو قبله.

٤- متابعة أمان البنوك من خلال البنك المركزي، واستقبال شكاوى المستفيدين من البنوك، وإمكانية طلب محاكمة للبنك؛ حيث ذكر البنك المركزي في موقعه، فقال: "من مهام البنك المركزي السعودي: الرقابة على المؤسسات المالية، والمصرح لها من البنك المركزي مزاولة أعمالها في المملكة العربية السعودية، مثل: البنوك، وشركات التأمين، وشركات التمويل، ومؤسسات الصرافة، وشركات المعلومات الائتمانية، وشركات التقنية المالية، والمدفوعات، ولحماية مصالح عملاء المؤسسات المالية، وللتأكد أن تعامل تلك المؤسسات مع عملائها تتم بطريقة مهنية عادلة، قام البنك المركزي بإنشاء "إدارة محاية العملاء" التي من أهم أهدافها حصول عملاء المؤسسات المالية التي تقع تحت رقابة البنك المركزي على معاملة عادلة تتمتع بالشفافية، والصدق والأمانة، وكذلك الحصول على الخدمات، والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة، وبتكلفة مناسبة، وجودة عالية، وذلك من خلال اتباع الآتي:

- متابعة التطورات والتوجهات التي تحدث في القطاع المالي، وتحديد أولويات وسلوك المستفيدين من الخدمات المالية.
-تطوير التعليمات الخاصة بحماية العميل.
-التأكد من التزام كل المؤسسات المالية بالسياسات ضمن نطاق مهام حماية العملاء.
- استقبال وبحث شكاوى عملاء مختلف المؤسسات المالية.

حيث يبين البنك المركزي من خلال هذا الموقع أسس حماية العملاء التي يهدف من خلالها البنك إلى رفع وعي العملاء بحقوقهم وواجباتهم[١].

(١) انظر: البنك المركزي السعودي، مرجع سابق.

٥- نشر قانون العقوبات الذي يطبق على كل محتال، وكذلك نشر العقوبات التي أقيمت على المحتالين، وكيفية التشديد عليهم، وهذا القانون موجود في النظام السعودي بعنوان: نظام مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة.

٦- وجود جهات مختصة لديها قوى بشرية مختصة ومدربة، ولديها القدرة على مواجهة التحديات والمستجدات، والتطورات الإبداعية التي يبتدعها المحتالون ويطورونها، ولديهم القدرة على إيصال مفاهيم التوعية لكل أفراد المجتمع من خلال جميع وسائل الإعلام الورقية والإلكترونية، والمسموعة والمرئية، وتثقيفهم؛ خوفا من وقوعهم في حبائل شرك الاحتيال والمحتالين.

٧- إضافة مساق بهذا الخصوص؛ ليتم تدريسه في المدارس والجامعات؛ لأن استعمال الكمبيوتر أصبح ملازمًا لكل الأعمار، ولكل منهم.

٨- وجود جهة أمنية مسؤولة عن الاستفسارات، أو استقبال شكاوى من وقعوا فريسة لمثل تلك الجرائم، ومحاولة مساعدتهم، وتذليل صعابهم.

ولكون أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، ولكون انتشار هذه الجريمة أخذ بالاتساع، وسرعة الانتشار، فلا بد من سرعة وضع تشريعات قانونية مفصلة لمثل تلك الجريمة، وغيرها من الجرائم الإلكترونية على أن يشمل النص في جريمة الاحتيال الإلكتروني كل من استعان بشبكة المعلومات، أو أي نظام معلوماتي للاستيلاء لنفسه، أو لغيره على مال أو على سند، أو توقيع هذا السند، أو لإلغائه، أو حذفه أو إتلافه، أو تعديله، وذلك باستعمال وسيلة احتيالية عاقب بالحبس والغرامة، على أن تكون العقوبة مشددة لتلك الجريمة[١].

ومن خلال ذلك يتبين حماية المملكة العربية السعودية أجهزتها من الاحتيال المالي من خلال إجراءات محددة قبل حدوث الاحتيال المالي.

(١) انظر: جرائم الاحتيال الإلكتروني، تيسير أحمد الزعبي، رسالة ماجستير، جامعة جدارا، كلية الدراسات القانونية، قسم القانون، ١١٣

المطلب الثاني: إجراءات الرقابة في المملكة العربية السعودية أثناء حدوث الاحتيال المالي:

تتمثل إجراءات الرقابة على الاحتيال المالي من خلال إجراءات نظامية في الاستدلال على حدوث احتيال مالي ويكون من خلال عدة أمور منها:

١- تلقي الشكوى والبلاغ من حدوث احتيال مالي:

إن تلقي الشكاوى والبلاغات نصت المادة السابعة والعشرين من نظام الإجراءات الجزائية عليه وذلك بأنه: "على رجال الضبط الجنائي كل بحسب اختصاصه أن يقبلوا البلاغات والشكاوى التي ترد إليهم في جميع الجرائم، وعليهم وعلى مرؤوسيهم تحت إشرافهم أن يقوموا بفحصها وجمع المعلومات المتعلقة بها في محضر يوقعون عليه، ويسجلوا ملخصها وتاريخها في سجل يعد لذلك، مع إبلاغ هيئة التحقيق والادعاء العام بذلك فورا".

٢- التحقق من حدوث احتيال مالي:

وهذا الاجراء نصت المادة الواحدة والثلاثون من نظام الإجراءات الجزائية بأنه: "يجب على رجل الضبط الجنائي – في حال التلبس بالجريمة – أن ينتقل فورا إلى مكان وقوعها ويعاين آثارها المادية ويحافظ عليها، ويثبت حال الأماكن والأشخاص، وكل ما يفيد في كشف الحقيقة، وأن يسمع أقوال من كان حاضرًا، أو من يمكن الحصول منه على معلومات في شأن الواقعة ومرتكبها، ويجب عليه أن يبلغ هيئة التحقيق والادعاء العام فزرًا بانتقاله".

٣- الضبط في حالة حدوث احتيال مالي:

الضبط نصت المادة الثالثة عشر من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية عليه بأنه: "مع عدم الإخلال بحقوق حسن النية، يجوز الحكم بمصادرة الأجهزة، أو البرامج، أو الوسائل المستخدمة في ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في النظام، أو الأموال المحصلة منها، كما يجوز الحكم بإغلاق الموقع

الالكتروني، أو مكان تقديم الخدمة إغلاقًا نهائيًا أو مؤقتًا متى كان مصدرًا لارتكاب أي من هذه الجرائم، وكانت الجريمة قد ارتكبت بعلم مالكه".

٤- التنفيذ في حالة حدوث احتيال مالي:

نص نظام الإجراءات الجزائية في المادة المئتين وستة عشر بأنه: "بعد صدور الحكم الجزائي من المحكمة باعتباره واجب التنفيذ يرسل رئيس المحكمة إلى الحاكم الإداري الحكم لاتخاذ إجراءات تنفيذه، ويكون على الحاكم الإداري اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ الحكم فورًا".

وهذه الإجراءات بما نصت عليه أنظمة المملكة العربية السعودية تعد مهمة في المحافظة على الأفراد والمجتمع من جريمة الاحتيال المالي.

المطلب الثالث: إجراءات الرقابة في المملكة العربية السعودية بعد حدوث الاحتيال المالي:

انطلاقا من المطالب السابقة بالإجراءات التي حددت قبل وأثناء الاحتيال المالي فبعد الوقوع بالاحتيال المالي فقد وضح النظام إن عقوبات الاحتيال المالي قد نصت عليها أنظمة المملكة العربية السعودية ضمن أنظمة الأمن الداخلي، والأحوال المدنية، والأنظمة الجنائية في نظام يختص بمكافحة الاحتيال المالي، وخيانة الأمانة، ولتحديد عقوبات الوقوع بمخالفة الاحتيال المالي في النظام السعودي، ويتبين ذلك من خلال ما يلي:

أولًا: عقوبة الاستيلاء على أموال الغير دون وجه حق:

نصت **المادة الأولى في نظام مكافحة الاحتيال المالي، وخيانة الأمانة** من أنه يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سبع سنوات، وبغرامة مالية لا تزيد على خمسة ملايين ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من استولى على مال للغير دون وجه حق بارتكابه فعلًا، أو أكثر ينطوي على استخدام أي من طرق الاحتيال بما فيها الكذب، أو الخداع، أو الإيهام.

كما نصت المادة الثانية فيه بأنه يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز خمس سنوات، وبغرامة مالية لا تزيد على ثلاثة ملايين ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من استولى دون وجه حق على مال سُلم إليه بحكم عمله، أو على سبيل الأمانة، أو الشراكة، أو الوديعة، أو الإعارة، أو الإجارة، أو الرهن، أو الوكالة، أو تصرف فيه بسوء نية، أو أحدث به ضررًا عمدًا. وذلك في غير المال العام.

ثانيًا: التحريض أو الشروع في الاحتيال المالي:

إن جريمة التحريض أو الشروع في الاحتيال المالي لها عقوبة حددها النظام **كما في المادة الرابعة:** يعاقب كل من حرض غيره على ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام، أو اتفق معه، أو ساعده إذا وقعت الجريمة بناء على هذا التحريض، أو الاتفاق أو المساعدة بما لا يتجاوز الحد الأعلى للعقوبة المقررة لها، ويعاقب بما لا يتجاوز نصف الحد الأعلى للعقوبة المقررة لها إذا لم تقع الجريمة الأصلية.

وفي المادة الخامسة: يعاقب كل من شرع في القيام بأي من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام بما لا يتجاوز نصف الحد الأعلى للعقوبة المقررة على الجريمة التامة.

وفي العقوبات في هذا النظام نصت المادة السادسة لا تقل العقوبات المحكوم بها عن نصف حدها الأعلى –المقرر في هذا النظام–، ولا تتجاوز ضعفه، وذلك في أي من الحالتين الآتيتين:

١. إذا ارتكبت الجريمة من خلال عصابة منظمة.

٢. حالة العود.

المادة السادسة: دون إخلال بحق الغير حسن النية تُصادر بحكم قضائي الأدوات، والآلات المستخدمة في ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام، وكذلك المتحصلات المتحققة من ارتكابها.

المادة الثامنة: للمحكمة المختصة أن تعفي من العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام كل من بادر من الجناة بإبلاغ السلطة المختصة بالجريمة قبل العلم بها، وقبل وقوع الضرر، وإن كان الإبلاغ بعد العلم بالجريمة تعين للإعفاء أن يكون من شأن الإبلاغ ضبط باقي الجناة في حال تعددهم.

المادة التاسعة: إذا شكل أي من الأفعال المشار إليها في المادتين الأولى، والثانية من هذا النظام جريمة بموجب أنظمة أخرى، فتطبق العقوبة الأشد(١).

فالملاحظ على هذه المواد أنها تناولت العقوبات، ومدتها، والجهة المطبقة لهذه المادة، ومتى يتم العمل بها، ومتى يتم الإعفاء عنها.

هذه بالنسبة للعقوبات المنصوص عليها نصًا بنظام مكافحة الاحتيال المالي، وخيانة الأمانة، لكن هناك عقوبات أخرى تضمنت ضمنًا ضمن أنظمة أخرى.

مثال ذلك:

١- التعويض المالي:

نص النظام السعودي على أن أي شخص يخالف المادة (٤٩) من نظام السوق المالية السعودية، أو أي من اللوائح، أو القواعد التي تصدرها الهيئة بناء على تلك المادة، وذلك بالتصرف، أو إجراء صفقة للتلاعب في سعر ورقة مالية

(١) انظر: موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، نظام مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة، المملكة العربية السعودية، مرسوم ملكي رقم (م/٧٩) وتاريخ ١٤٤٢/٩/١٠هـ

على نحو معتمد، أو يشترك في التصرف أو الإجراء، أو يكون مسؤولًا عن شخص قام بذلك، ويكون مسؤولًا عن تعويض أي شخص يشتري أو يبيع الورقة المالية التي تأثر سعرها سلبًا بصورة بالغة نتيجة لهذا التلاعب، وذلك بالقدر الذي تأثر به سعر شراء، أو بيع الورقة المالية من جراء ذلك(١).

٢- المنع من العمل، ومزاولة المهنة:

يقصد بهذه العقوبة: أن يمنع الشخص من ممارسة عمله، أو مهنته بعد ثبوت العلاقة بين ممارسته لذلك العمل، وبين قيامه بالنشاط الإجرامي السابق إذا كان يخشى أن يؤدي تركه إلى ممارسة جرائم أخرى(٢).

"ويعتبر نظام السوق المالية السعودي هذا الإجراء عقوبة تكميلية، ويشترط لتطبيقها أن تكون هناك جريمة ارتكبت بالمخالفة للنظام، أو لوائحه التنفيذية، والقواعد الصادرة بمقتضاه، أو لوائح السوق، وعلى الرغم من أن النظام لم يجد نوعًا خاصًا من الجرائم التي توقع هذه العقوبة بحق مرتكبها، إلا أنه ترك تقدير ذلك لناظر القضية"(٣).

ويعرف الحجز التحفظي بأنه "وضع أموال المدين تحت تصرف القضاء؛ بغية منعه من التصرف فيها، أو تهريبها إضرارًا الدائن حتى إيفاء مطلوبة"(٤).

وهو تدبير تتخذه لجنة الفصل من أجل حماية الحق، سواء من تلقاء نفسها، أو بطلب من الهيئة، أو السوق، أو بناء على طلب المدعي خلال (٤٨) ساعة من تقديم الطلب العاجل إليها، سواء أثناء سير الدعوة، أو قبل النظر

(١) انظر: الاحتيال في السوق المالي السعودي، زينب صالح الدين، بحث محكم في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ٢٠١٨م، ٣٨

(٢) انظر: النظرية العامة للتدابير الاحترازية، عبد الله سليمان، ط١، المؤسسة الوطنية للكتاب: الجزائر، ١٥٣

(٣) انظر: الحماية الجنائية للسوق المالية السعودي، فهد النفيعي، رسالة دكتوراة منشورة بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٣٨٠

(٤) التدابير التحفظية في ضوء القانون والاجتهاد، محمد الشفقة، ط١، مؤسسة نوري: دمشق، ١٩٩٥م، ٧٢

فيها[١].

ومن خلال ما سبق يتبين نظام العقوبات في المملكة العربية السعودية – رعاها الله– لجريمة الاحتيال المالي؛ للحفاظ على أمن الفرد والمجتمع، واقتصاد الدولة، وتطورها.

(١) انظر: الحماية الجنائية للسوق المالية السعودي، مرجع سابق، ٣٨١

المبحث الثاني

جهات الرقابة على الاحتيال المالي في المملكة العربية السعودية:

اعتنت المملكة العربية السعودية بالرقابة على الاحتيال المالي من خلال جهات مختصة تتمثل فيما يلي:

أولًا: الديوان العام للمحاسبة:

هو الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة "الهيئة العليا للرقابة المالية والمحاسبة" في المملكة العربية السعودية، وهو جهاز حكومي مستقل يتبع بالملك.

وبعد ذلك، وبها مهام، فإن جميع إيرادات الدولة ومصروفاتها، إضافة إلى مراقبة جميع السلطات المختصة والثابتة يمكنها استخدام هذه الأشياء، واستغلالها، والمحافظة عليها، ومطالبة الأجهزة الحكومية بالأنظمة المالية والإدارية؛ إلى جانب التأكيد على أداء تلك الأجهزة، ويمارس الديوان مهامه الرقابية وفق منهجية محددة من خلال مراجعين مختصين لديهم المعارف والمهارات، والخبرات المهنية في مختلف المجالات المالية، وتشمل الرقابة على الديوان كل الوزارات والمؤسسات، والهيئات الحكومية، إضافةً إلى المؤسسات الخاصة التي تسهم في رأس مالها، أو تغطيها إلى حدٍ ما من التأمين، إضافة إلى أن الديوان يتولى بموجب الأمر السامي رقم (١٧١٠٣) بتاريخ ٢٦/ ٣/ ١٤٤٢هـ، ومراقبة الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين، ويرأس رئيس مجلس إدارة الديوان الجمعية.

ويعمل الديوان العام للمحاسبة على ممارسة دوره الأصيل في التركيز على المال العام، ويسعى إلى تحقيق ذلك من خلال الكشف عن أي مخالفة مالية، أو قصور في الأداء، ويوضح التأثير المترتب على ذلك، ورفع التقرير السنوي للمقام الكريم حول نتائج الأعمال.

ومن الأنشطة والأنشطة التي تشملها الديوان:

- تختص بالرقابة اللاحقة على جميع إيرادات الدولة، ومصروفاتها، وكذلك الرقابة الكاملة على الدولة، وحسن استخدام هذه الأموال واستغلالها، والمحافظة عليها.
- تتحقق من أن جميع إيرادات الدولة من التمويل وأعيان، وخدمات قد دخلت في ذمتها وفقًا للنظم الخبرية، وأن جميع مصروفاتها قد تخضع لأحكام الميزانية السنوية، وطبقًا للأنظمة واللوائح الإدارية المالية، والمحاسبية النافذة.
- تتحقق من كل الإجراءات التي تكفلها الدولة المستخدمة في حالة اللجوء التي تخصصت منها من قبل اللجوء القضائي، وأن لديها هذه التدابير من الإجراءات ما يكفل سلامة هذه الأموال وحسن استخدامها، واستغلالها، ويضمن عدم استخدامها، أو استخدامها في غير حالة اللجوء التي تخصصت منها.
- تتحقق من أن كل جهة من الهيئات المشمولة بالرقابة الديوانية تخضع للإلكترونيات، والقوائم المالية والحسابية التي لها خصوصيتها وفقًا لنظامها الخاص تطبيقًا كاملًا، وعدم ترخيصها فيما يتعلق بها من البيانات ما يعارض مع الرقابة على البيانات واللوائح.
- تتابع اللوائح النافذة، واللوائح المالية والمحاسبية، والنظر فيما كان النقص في ذلك، واستدعى الاقتراحات اللازمة لتطبيق هذه القوانين واللوائح، أو تغييرها.
- فحص شامل للجهات المشمولة بالرقابة في الديوان.
- تراجع عقودًا من الهيئات الحكومية.
- تدافع عن حقوق الخزينة العامة حاليًا في قضايا المال العام الموجهة نحو ديوان المظالم، أو ضد الأجهزة الحكومية.
- تقدم التقارير المالية للجهات الرقابية[١].

(١) انظر: الموقع الإلكتروني الرسمي للديوان العام للمحاسبة.

ثانيًا: هيئة الرقابة ومكافحة الفساد:

وهي هيئة تعنى بالعمل على حماية النزاهة ومكافحة الفساد، وجمع البيانات، وإعداد الإحصاءات في الأجهزة المشمولة باختصاصات الهيئة، كما تعمل على تنسيق جهود القطاعين العام والخاص في التخطيط والرقابة.

ومما يدل على رقابة هيئة الرقابة ومكافحة الفساد على الاحتيال المالي: ما نص عليه نظام الهيئة في المادة التاسعة عشرة: إذا طرأت على ثروة الموظف العام، ومن في حكمه بعد توليه الوظيفة زيادة لا تتناسب مع دخله، أو موارده بناءً على قرائن مبنية على تحريات مالية بارتكابه جريمة فساد، فيكون عبء الإثبات عليه للتحقق من أن ما لديه من أموال نقدية أو عينية تم اكتسابها بطرق مشروعة، ويشمل ذلك زوجه وأولاده، وأقاربه من الدرجة الأولى، وفي حال عجزه عن إثبات مصدر مشروع لها، تحال نتائج التحريات المالية إلى الوحدة؛ للتحقيق معه، واتخاذ ما يلزم نظامًا لرفع الدعوى الجزائية أمام المحكمة المختصة؛ لطلب معاقبته وفق المقتضى الشرعي والنظامي، على أن تشتمل الدعوى على طلب استرداد، أو مصادرة الأموال المتصلة بالجريمة في حال ثبوتها.

كما نصت المادة العشرون من النظام على أنه: "إذا هرب المتهم بجريمة فساد إلى خارج المملكة، أو توفي، تقوم الهيئة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بالعمل على الحصول على ما يتوافر من أدلة ونتائج التحقيق -إن وجدت-، وذلك لغرض اتخاذ ما يلزم لرفع الدعوى أمام المحكمة المختصة بطلب النظر في ردّ المال محل الجريمة أو مصادرته، أو رد قيمته -بحسب الأحوال-، ورد أي عائدات ترتبت من ذلك المال، وبعد صدور الحكم واكتسابه الصفة النهائية المذيل بالصيغة التنفيذية، تقوم الهيئة بالتنسيق مع وزارة العدل؛ لاتخاذ ما يلزم لتنفيذ الحكم داخليًا أو خارجيًا وفقًا لنظام التنفيذ، والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وقاعدة المعاملة بالمثل.

ومن خدمات الهيئة تقديم بلاغ عن تصرفات منطوية على جرائم فساد، أو مخالفات مالية، ونحوها(١).

ثالثًا: النيابة العامة:

تهدف إلى تعزيز العدالة وحماية المجتمع والحقوق والحريات، من خلال نصرة المظلوم والأخذ على يد الظالم وفقا للنصوص الشرعية والقواعد المرعية، والعمل على ذلك وتعزيزه، بالتعاون مع الجهات العدلية والأمنية ذات العلاقة. (٢)

وذلك كما نصت المادة العاشرة من نظام مكافحة الاحتيال المالي، وخيانة الأمانة من أنه تتولى النيابة العامة التحقيق، والادعاء أمام المحكمة المختصة بالفصل في الجرائم الواردة في هذا النظام(٣).

ومن ذلك يتبين جهود وعناية المملكة العربية السعودية من خلال جهاتها المعنية بالرقابة، وذلك من خلال الإجراءات في أنظمتها، وقوانينها لمكافحة الاحتيال المالي.

رابعا: رئاسة أمن الدولة:

من الجهات القائمة بالرقابة على الاحتيال المالي رئاسة أمن الدولة، وهي مؤسسة أمنية واستخباراتية سيادية في المملكة العربية السعودية: رئاسة أمن الدولة :السعودية، أنشئت بأمر ملكي من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله في العام ٢٠٠٧م، وترتبط بمجلس الوزراء وتعنى بكل ما يتعلق بأمن الدولة، وتتبع لها كل من المديرية العامة للمباحث،

(١) انظر: الموقع الإلكتروني الرسمي لهيئة الرقابة ومكافحة الفساد.

(٢) انظر: الموقع الرسمي للمنصة الوطنية الموحدة، على الرابط التالي: النيابة العامة – المملكة العربية السعودية (my.gov.sa)

(٣) انظر: موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، نظام مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة، المملكة العربية السعودية، مرسوم ملكي رقم (م/٧٩) وتاريخ ١٤٤٢/٩/١٠هـ

والتي تنظر في كل ما يخص في أمن الدولة والأفراد، وتشمل صلاحيتها جميع أنشطة المملكة وجوانبها للمحافظة على الأمن تحقيقا لأهدافها، ولذلك فهي تحافظ على أمن الدولة من الجرائم المعلوماتية، وبالأخص جريمة الاحتيال المالي.

خامسا: البنك المركزي السعودي:

هو المصرف المركزي للمملكة العربية السعودية، حيث يتولى المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي في المملكة، وأوكل إليه العديد من المهام بموجب عدة أنظمة وتعليمات. (١)

ويظهر دور البنك المركزي من خلال التنسيق مع الجهات المختصة في الوصول إلى معلومات تخص مرتكب جريمة الاحتيال المالي.

ولقد أصدرت مؤسسة النقد العريب السعودي "ساما" دليل مكافحة الاحتيال المالي في البنوك والمصارف العاملة في المملكة الذي جاء ضمن منظومة التعليمات السابقة، والصادرة للقطاع المصرفي في شأن مكافحة الاحتيال المالي، والهادف إلى مساعدة تلك المؤسسات في وضع الحد الأدنى من الإجراءات والسياسات لمكافحة حالات الاحتيال المالي التي تتعرض لها البنوك والمصارف، أو عملاؤها، وتعزيز سبل الحد من مخاطر الاحتيال المالي، وتتولى وحدة مكافحة الاحتيال المالي عامة مكافحة ومعالجة جميع المواضيع التي تندرج وتتعلق بالاحتيال المالي، ومن أبرز مهامها ما يلي

١- اقتراح استراتيجية البنك لمكافحة الاحتيال المالي، وتقييمها دوريًا بحد أدنى كل سنتين.

٢- اقتراح السياسات والأدلة، وإجراءات العمل المتعلقة بمكافحة الاحتيال المالي، ومهام الوحدة بما يكفل كفاءتها على أن تتضمن بحد أدنى الآتي:

(١) انظر: الموقع الرسمي للبنك المركزي السعودي. على الرابط التالي: مهام البنك المركزي السعودي (sama.gov.sa)

أ- آلية لتبادل المعلومات مع البنوك الأخرى ذات العلاقة بعمليات الاحتيال بما لا يتعارض مع مبدأ السرية.

ب- إجراءات للتعامل مع الحسابات، والمبالغ المجمدة؛ بسبب الاشتباه بعلاقتها بعمليات الاحتيال المالي.

ج- آلية لتلقي بلاغات حالات الاحتيال المالي من العملاء.

د. الإجراءات التي تتخذ قبل وأثناء عملية التحقيق مع الموظفين.

هـ. آلية لحفظ وتحريز الأدلة وفق أفضل الممارسات.

و. الصلاحيات اللازمة لموظفي خدمات العملاء -موظفي الصفوف الأمامية- بما يضمن قدرتهم على اتخاذ اللازم عند تلقي أي بلاغ احتيال مالي.

٣- الاستفادة من التوصيات والتحديثات الصادرة من المنظمات الدولية، وأفضل الممارسات ذات العلاقة بمكافحة الاحتيال المالي.

٤- المشاركة في التوعية بأساليب الاحتيال المالي وفق الأحكام الواردة ذات العلاقة في هذا الدليل.

٥- استخدام نظام رقابة آلي؛ للكشف والحد من عمليات الاحتيال الداخلي والخارجي، وقياس مدى فعالية النظام دوريًا، والالتزام بتحديث السيناريوهات بما يتوافق مع المستجدات في الأساليب المستخدمة في عمليات الاحتيال المالي على أن يتضمن نظام الرقابة بشكل أدنى الآتي:

أ- سيناريوهات مبنية على إجراءات واضحة.

ب- تحليل سلوك العملاء لكل القنوات المتاحة لكشف العمليات غير المعتادة.

ج- وضع سيناريوهات خاصة لمراقبة حسابات الموظفين.

د- ظهور إنذار في نظام الرقابة الآلي[١].

(١) انظر: الموقع الإلكتروني الرسمي لمؤسسة النقد العربي السعودي، مرجع سابق، دليل مكافحة الاحتيال المالي.

سادسا: هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية:

تعد الهيئة من الجهات المساندة التي تستعين بها الجهات الأمنية أثناء الاستدلال والتحقيق وحتى أثناء المحاكمة في سبيل الوصول إلى الجاني وكشف الحقيقة.

ونصت المادة الرابعة عشرة من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية عل أن: "تتولى هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية وفقا لاختصاصها تقديم الدعم والمساندة الفنية للجهات الأمنية المختصة خلال مراحل ضبط هذه الجرائم والتحقيق فيها وأثناء المحاكمة".

وتحذر هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية جميع مستخدمي خدمات الاتصالات المتنقلة من الاستجابة للرسائل الاحتيالية الواردة عرب الرسائل النصية (sms)، وتوصي بالإبلاغ عنها من خلال إعادة إرسالها للرقم المجاني (٣٣٠٣٣٠).

وقد باشرت الهيئة تنفيذها لمجموعة من الإجراءات الاستباقية للحد من الرسائل الاحتيالية عبر الرسائل النصية، من خلال تفعيل نظام فلترة ذكي يمكن من الحجب الاستباقي لتلك الرسائل قبل وصولها للمستخدمين. (١)

ولا شك بأن هذه الجهات هي الأساسية في حماية الفرد والمجتمع من الاحتيال المالي إلا أنها تساندها بذلك جهات أخرى كوزارة الداخلية ووزارة التجارة في الرقابة والكشف عن الاحتيال المالي، وكذلك وزارة التعليم والأسرة في التوجيه والإرشاد عن خطورة الاحتيال المالي.

(١) انظر: الموقع الرسمي لهيئة الاتصالات والفضاء والتقنية، على الرابط التالي:
https://www.cst.gov.sa/ar/mediacenter/pressreleases/Pages/٢٠٢١٠٦٠٢٠١.aspx.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد لله الذي أعانني، ويسر لي إنجاز هذا البحث، وأسأله ﷻ أن يكون خالصًا لوجهه الكريم، وفي نهاية البحث لا بد من ذكر أبرز النتائج، والتوصيات.

النتائج:

١- جرمية الاحتيال المالي هي الاستيلاء على مال الغير دون وجه حق بارتكاب أي فعل ينطوي على استخدام أي من طرق الاحتيال.

٢- أهمية حصانة الفرد والمجتمع من الاحتيال المالي، وسبل مواجهته.

٣- نظام المملكة العربية السعودية حرص على مكافحة الاحتيال المالي من خلال إصدار دليل مكافحة الاحتيال المالي، والعمل على تطبيقه في البنوك والمصارف.

التوصيات:

١- الاستفادة من منهج الشريعة الإسلامية السمحة في حماية المال من جميع صور الاحتيال.

٢- ضرورة توعية المجتمع عن خطورة الاحتيال المالي، خاصة الاحتيال الإلكتروني.

هذا، والله تعالى أعلم، وصلّ اللهم وسلم على نبينا محمد ﷺ

فهرس المراجع:

١. الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني، دار الكتب المصرية: القاهرة، ط٢، ١٩٦٤م.

٢. تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر، ط٢، ١٩٩٩م.

٣. كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، جدة، دار الشروق، ط٥، ١٤١٤هـ.

٤. غادة محمد عبد الله العمودي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٤٠هـ.

٥. حنان يوسف أحمد الجعشاني، بحث محكم منشور، مجلة العلوم الإسلامية الدولية، جامعة المدينة العالمية، كلية العلوم الإسلامية، ماليزيا، ٢٠٢٢م.

٦. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م.

٧. الإدارة في الإسلام الفكر والتطبيق، عبد الرحمن بن إبراهيم الضحيان، دار عالم الكتب، ١٩٩٠م.

٨. القانون الإداري، فؤاد العطار، دار النهضة العربية: الإسكندرية، ط١، ١٩٧٣م.

٩. مصادر الالتزام، عبد المنعم فرج صدة، دار النهضة: بيروت، ١٩٧٤م.

١٠. لسان العرب، جمال الدين ابن منظور الأنصاري، دار الصادر: بيروت، ط٤، ١٤١٤هـ.

١١. الملكية في الشريعة الإسلامية، علي الخفيف، دار الفكر العربي: مصر، ١٤١٦هـ.

١٢. انظر: موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، نظام المعاملات المدنية، المملكة العربية السعودية، مرسوم ملكي رقم (م/١٩١) وتاريخ ١٤٤٤/١١/٢٩هـ.
١٣. الوسيط في قانون العقوبات، أحمد فتحي سرور، دار النهضة العربية: القاهرة، ١٩٨٥م.
١٤. حماية المال العام بالدولة الحديثة في ضوء الشريعة الإسلامية، أماني فوزي السيد حمودة، رسالة دكتوراه، جامعة القصيم، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الأنظمة، ١٤٣٧هـ.
١٥. جرائم خيانة الأمانة، عبد الحميد المنشاوي، دار الفكر الجامعي: الإسكندرية، ٢٠٠٥م.
١٦. حماية الموظف العام إداريًا، محمد إبراهيم الدسوقي، دار النهضة: القاهرة، ٢٠٠٦م.
١٧. الرقابة على الأموال العامة في الفكر الإسلامي، محمد عبد الحليم عمر، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر: مصر، كلية التجارة، قسم المحاسبة، ١٩٨٢م.
١٨. شرح بداية المجتهد ونهاية المقتصد، محمد بن أحمد بن رشد، دار السلام: سوريا، ١٤٢٤هـ.
١٩. حماية المال الضائع في الفقه الإسلامي والنظام السعودي، مسفر محمد فواز الدوسري، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، قسم العدالة الجنائية، ١٤٣١هـ.
٢٠. صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب: عقوق الوالدين من الكبائر، رقم الحديث (٥٩٧٥).
٢١. شرح صحيح البخاري لابن بطال، ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد: الرياض، ط٢، ٢٠٠٣م.

٢٢. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى الحنفي بدر الدين العيني، دار إحياء التراث العربي: بيروت.
٢٣. موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، نظام مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة، المملكة العربية السعودية، مرسوم ملكي رقم (م/٧٩) وتاريخ ١٤٤٢/٩/١٠هـ.
٢٤. الاحتيال في السوق المالي السعودي، زينب صالح الدين، بحث محكم في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ٢٠١٨م.
٢٥. النظرية العامة للتدابير الاحترازية، عبد الله سليمان، ط١، المؤسسة الوطنية للكتاب: الجزائر.
٢٦. الحماية الجنائية للسوق المالية السعودي، فهد النفيعي، رسالة دكتوراه منشورة بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
٢٧. التدابير التحفظية في ضوء القانون والاجتهاد، محمد الشفقة، ط١، مؤسسة نوري: دمشق، ١٩٩٥م.
٢٨. دليل مكافحة الاحتيال المالي في البنوك والمصارف العاملة في المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠٢٠م.
٢٩. البنك المركزي السعودي، عن طرح العملات السعودية تحت شعار ثقة وأمان.
٣٠. جرائم الاحتيال الإلكتروني، تيسير أحمد الزعبي، رسالة ماجستير، جامعة جدارا، كلية الدراسات القانونية، قسم القانون.
٣١. الموقع الإلكتروني الرسمي لمؤسسة النقد العربي السعودي، دليل مكافحة الاحتيال المالي.
٣٢. الموقع الإلكتروني الرسمي للديوان العام للمحاسبة.
٣٣. الموقع الإلكتروني الرسمي لهيئة الرقابة ومكافحة الفساد.